المسائل الصرفية في كتاب الفتح على أبي الفتح لابن فورجة (ت ٤٥٥ هـ)

The morphological issues in the book Al-Fath 'ala Abi al-Fath by Ibn Furja (d. 455 AH)

م.م. ليث عبد إبراهيم الجميلي

Assit .Instructor. Laith Abd Ibrahim Al-Jumaili.

استلام البحث: ٢٠٢٥/٤/٢٨م.

نشر البحث: ٢٠٢٥/٦/٣٠م.

١٤٤٧هـ ٢٠٢٥م

الملخص:

يهدف هذا البحث إلى دراسة المسائل الصرفية في كتاب الفتح على أبي الفتح لابن فورجة؛ لكون الكتاب أحد الكتب المهمة في علم الصرف، فهو يذكر الكثير من المسائل الصرفية في علم الصرف، فالصرف هو العلم الذي يهتم بدراسة ببنية الكلمة العربية وتغيراتها، ويبحث في أصول الكلمات وتصريفها.

وقد تحدث ابن فورجة في كتابه هذا عن الكثير من المسائل الصرفية التي تدخل في موضوعات مختلفة، مثل جموع التكسير وما فيها من جموع عديدة كجموع القلة وجموع الكثرة وصيغ منتهى الجموع.

كما ذكر في هذا الكتاب القيم أوزان التصغير القياسية وغير القياسية، وتطرق أيضا إلى الحديث عن النيابة الصرفية التي يعني فيها أن هناك أوزانا حذفت ثم حلت محلها أوزانا جديدة أعطت معاني جديدة.

وسأشرح ذلك في مباحث البحث إن شاء الله تعالى.

الكلمات المفتاحية: المسائل الصرفية، أبي الفتح، كتاب الفتح، ابن فورجة.

Abstract

This research aims to study the morphological issues in the book Al-Fath ‘ala Abi al-Fath by Ibn Furja, as the book is considered one of the important works in the discipline of morphology. It addresses many morphological issues within the field of morphology, which is the discipline concerned with studying the structure of the Arabic word and its variations, as well as investigating the origins of words and their inflections. In this book, Ibn Furja discusses numerous morphological topics covering various subjects, such as broken plurals, including those expressing fewness, those expressing largeness, and ultimate plural forms. The book also presents both standard and non-standard diminutive patterns, and it touches upon morphological substitution, which refers to the omission of certain patterns and their replacement by new patterns that convey new meanings. These topics will be explained in detail in the research chapters, Allah willing.

Keywords: Morphological issues, Abi al-Fath, Al-Fath book, Ibn Furja.

المقدمة

الحمدُ لله الذي علّم بالقلم، علّم الإنسان ما لم يعلم، والصّلاة والسلام على رسوله الأكرم المصطفى خير العرب والعجم، وعلى آله وصحبه الطاهرين سادة الأمم خير البرية ومنبع الحكم ومن تبعهم بإحسانٍ إلى يوم الدين، أما بعد:

فلا شك أن الاهتمام بعلوم العربية أمرٌ يجعل الإنسان يشعر بالعجب العجاب؛ لما في هذه اللغة من جمال وسحر في ألفاظها ومعانيها التي تذهل من قرأها وتأمل معانيها، كيف لا وهي لغة القرآن الكريم ومصدرها الأول الذي يجعلها قوية ومتماسكة أمام جميع اللغات الأخرى.

وقد ارتأيت أن يكون عنوان بحثي: **(المسائل الصرفية في كتاب الفتح على أبي الفتح لابن فورجة (ت ٤٥٥ هـ)**، لما في هذا الكتاب من مسائل صرفية مشوقة فابن فورجة هو عالم نحوي وصرفي وله باع واسع في علوم العربية وقد أثنى عليه علماء العربية لغزارة علمه وفصاحته وتمكنه من اللغة العربية.

كان ابن فورجة في كتابه الفتح على أبي الفتح من العلماء الثقة فقد كان ينقل من جميع النحاة دون تعصب لهذا أو ذاك فقد أخذ عن سيبويه وهو أمام النحاة البصريين ونقل عن المبرد وعن ابن جني كل هذا يدل على حبه لجميع النحاة فهو موسوعة علمية في جميع علوم اللغة العربية.

وقد شملت خطة بحثي على تمهيد وثلاثة مباحث:

أما **التمهيد** فقد تكلمت فيه عن اسمه وولادته وعن تلمذته وأيضا ذكرت أقول العلماء فيه وهم مؤلفاته وقد اختتمت التمهيد ببيان وفاته.

تحدثت في **المبحث الأول** عن جمع التكسير عند ابن فورجة التي ذكرها في كتابه الفتح على أبي الفتح وجعلها على ثلاثة أنواع: الأول: جموع القلة، والثاني: جمع الكثرة، والثالث: صيغة منتهى الجموع.

وتكلمت في **المبحث الثاني** عن التصغير وذكرت فيه أوزان التصغير الواردة عند ابن فورجة القياسية والسماعية.

وختمت بحثي في **المبحث الثالث** بالحديث عن النيابة الصرفية وما وردت فيها من أوزان صرفية وهي.

(فعول بمعنى فاعل) و (فِعِّل بمعنى مَفْعول) و (استَفْعل بمعنى أفْعَل).

في نهاية بحثي هذا أسأله تعالى أن يكون لوجهه الكريم وأن يجازينا عنه كل خير، وأطلب من القارئ الحبيب أن يسامحنا إن كان في عملي تقصير فما كان من توفيق فمن الله تعالى وحده، وما كان من خطأ أو زلل أو نسيان فمن نفسي ومن الشيطان الرجيم، والحمد لله رب العالمين.

التمهيد

التعريف بان فورجة في كتابه الفتح

أولا: اسمه:

هو مُحَمْد بن حَمَد بن محمد بن عبد الله بن محمود بن فُوْرَّجَة البَروجِرديَّ[١]، وكنيته (أباعليّ) فهو من أصل إيراني إذ تعود أصوله إلى مدينة نهاوند التي تقع في شمال إيران[٢].

ثانيًا: ولادته:

قيل أنه ولد في مدينة أصبهان، وقد كشفت أغلب كتب التراجم إلى أنّ مولده كان سنة (٣٣٠ه) إلّا الصفدي فقد خالفهم في مولده نقلًا عن ياقوت الحموي قال: "مولده بنهاوند في ذي الحجة سنة ثمانين وثلاث مائة"[٣]، وهو خطأ؛ لأنَّ الحموي ذكر ولادته (٣٣٠ه)[٤].

ثالثًا: تلمذته:

يُعدُّ ابن فُوْرَّجَة إمامًا وعالمًا في اللغة نحوها وصرفها، وقد أخذهما عن شيخه أبي العلاء المعرَّي مشافهةً[١]، واتجه لهذه العلوم ودراستها وتدريسها؛ لإفادتها من دون أن تذكر كتب التراجم أسماء التلاميذ

(١) ينظر: الوافي بالوفيات : ٢١/٣، يتيمة الدهر: ١٤٣/٥.
(٢) ديوان سقط الزند (للمعري): ١٥٩.
(٣) الوافي بالوفيات : ٢١/٣.
(٤) ينظر: معجم الأدباء: ٣٣٥٠/٧.

الذين قام بتدريسهم، ومن الشيوخ الذين أخذ عنهم العلم هو (أبي العلاء المعرَّي) الذي لم يبخل عليه بشيء من المعرفة، فقد أخذ رواية شعر المتنبي عنه، ويعّد أبو العلاء من رواة الشعر الثقات في شعر المتنبي[٢].

رابعًا: مكانته العلمية وأقوال العلماء فيه:

قال الباخَرْزي (ت٤٦٧ه): "إنَّه من الشعراء الفحول الذين كان لهم مَلَكة لغوية متميزة في صناعةِ الشعر"[٣].

وقال جمال الدين القفطي (ت٦٤٦ه): "إنّه إمامٌ في العربية وفاضل كبير القدر، وحلو الشعر، إضافة إلى الشهرةِ بنقد معاني الشعراء"[٤].

وقال الزركلي: "ابن فُوْرَّجَة البروجردي عالم بالأدب، له شعر"[٥].

خامسًا: مؤلفاته:

لم يكن لهذا العالم الجليل سوى كتابين وهما: الأول: (التجني على ابن جني). والثاني: (الفتح على أبي الفتح).

سادسًا: وفاته:

توفي الإمام النحوي والأديب ابن فُوْرَّجَة (سنة٤٣٠ه)، وكان مولده في ذي الحجة سنة ثلاثين وثلاثمائة، وكان موجودًا سنة خمس وخمسين وأربعمائة[١]، وقد صرّح بوفاته حاجي خليفه[٢]، وقيل توفي سنة (٤٥٥ه) وقد نص على ذلك الزركلي[٣].

---

(١) ينظر: البلغة في تراجم أئمة النحو واللغة: ١٢٨.
(٢) ينظر: مقدمة كتاب (الواضح) في مشكلات المتنبي (للاصفهاني) : ٥.
(٣) دمية القصر (الباخرزي): ١/ ٤١٥.
(٤) كتاب المحمدون من الشعراء: ٧/ ٢٥٦.
(٥) الأعلام للزركلي: ٦/ ١٠٩.

المبحث الأول

جمع التكسير

هو ما تغير بناء المفرد فيه لأجل الجمع، ويكون هذا التغيير على أقسام: إمّا بالنقصان كـ(تُخَم)، أو زيادة كـ(صِنْوَان)، أو بتبديل الشكل، كـ(أُسُد)[٤]، ومن جموع التكسير هي:

أوّلًا: جموع القِلَّة:

هي نوع من جموع التكسير ولا يتجاوز عددها العشرة ولا يقل عن ثلاثة، وصيغها:

أَفْعَال، أَفْعُل، أَفْعِلَة، فِعْلَة، وممّا جاء في كتاب الفتح على أبي الفتح:

١- **أَفْعَال:** يُعدُّ وزن (أَفْعَال) من أشهر صيغ جموع القلة والغالبة عليها، وتكون جمعًا لكلّ ما لم يطَّرد جمعهُ في صيغة (أَفْعُل)، وأشار سيبويه إليها أنَّه ما كان من الأسماء على ثلاثةِ أحرف وكان (فِعْلًا) فإنّه إذا أُريد جمعهُ كُسّر على

ما يكون لأدنى العدد كُسّر على (أَفْعَال) ويجاوزون به بناء أدنى العدد...فمن قولهم: (عِرْق وأَعْراق)، (حِمْل وأَحْمِال)[٥]،ومنها ما يأتي الاسم معتل الوسط (العين) نحو: (فِيْل)، و(أَفْيَال)، (جِيْد)، و(أَجْياد)، وما جاء من الأسماء معتلًا باللام أي: في آخر الكلمة، نحو: (نِضْوٌ)، و(أَنْضَاء)[٦].

وأمّا المبرَّد: فيذكر "ما كانَ على (فِعْل) فإنَّه في أدنى العدد يجمع على (أَفْعَال) مثل: (جِذْع، وأَجْذاع)"[٧].

---

(١) ينظر: معجم الأدباء: ٦/ ٢٥٢٤، والبلغة في تراجم أئمة النحو واللغة: ١٢٧.
(٢) ينظر: سلم الوصول إلى طبقات الفحول: ٨٩/٤.
(٣) ينظر: الأعلام: ١٠٩/٦.
(٤) ينظر: فن الصرف: ٣٩.
(٥) ينظر: الكتاب: ٥٧٤/٣ – ٥٧٥.
(٦) ينظر: المصدر نفسه: ٥٩٢/٣.
(٧) المقتضب: ٨١/٣.

وقد ذكر ابن فُوْرَّجَة في كتابه الفتح بعضًا من صيغ جموع القلّة التي استعملها المتنبي في أشعاره ومنها قوله (الخفيف)[١]:

كُلَما استُل ضاحَكَتْهُ إِياهُ تزْعَمُ الشّمسُ إنَّها أَرآدُهْ

(والرِئْدُ) وجمعه (أَرَآد)[٢].

ويذهب ابن السراج: أَنَّ وزنها يكون على (فِعْلٌ) والجمع هو (رِئْدان)[٣]،والعلة في ذلك أَنّ هناك (أَفْعَال) تأتي للقلة والكثرة، نحو: "(لَوْحٍ، وألواحٍ)، و(نَوْعٍ، وأنواعٍ)، و(بَيْتٍ، وأبياتٍ)، للقليل، وممّا جاء أَفْعَالٌ لأكثر العدد، وذلك نحو: (قَتَبٍ، وأقتابٍ)، و(رسنٍ، وأرسانٍ)، وقد جاء في فِعْل (رِئْد) للكثير قالوا: (أرآدٌ)"[٤]، وتابع ابن السراج ابنُ يعيش[٥].

وقد خالف ابن فُوْرَّجَة ابن السراج وتابع ابن السكيت، فيرى أن جمع (رِئد) هو (أرآد) وليس (رِئدان).

وأمَّا الموضع الآخر قوله[٦]، (الخفيف):

ولسِرْنَا ولو وَصَلْنَا عَلَيها مثل أنْفاسِنَا على الأرْمَاقِ

ويفسر ابن فُوْرَّجَة (الأرْماق) بأنَّها جمع (رَمَق)، وهو بقية النَّفَس[٧]، و(أنْفاسُنا) جَمْع (نَفَس)[٨].

وقال سيبويه: إنَّهُ قد يأتي على وزن (فَعْل)، وكان صحيح العين يجمعَ على "(أَفْعَال) مكان (أَفْعُل) وليس ذلك بالباب في كلام العرب، ومن ذلك قولهم: (أَفْرَاخٌ)، و(أَجْدَاد،)، و(أفرادٌ)، و(أجدادٌ)"[٩].

---

(١) الفسر: ١١٦/٢.
(٢) ينظر: إصلاح المنطق: ٢٨/١.
(٣) ينظر: الأصول في النحو: ٤٣٥/٢.
(٤) المصدر نفسه: ٤٣٧/٢.
(٥) ينظر: شرح المفصل: ٢٤١/٣.
(٦) الفسر: ٥٨٥/٣.
(٧) ينظر: مقاييس اللغة: ٤٤١/٢ (رمق)
(٨) ينظر: الفتح على أبي الفتح: ١٦٤.
(٩) الكتاب: ٥٦٨/٣.

ويرى ابن سيده أَنَّ وزن (فَعْل) يأتي للجمع على صيغة (أَفْعَال)، والدَّليل على ذلك قولهم: (أفواهٌ) وحكم ما كان على (فَعْل) وكان معتل العين أن يجمع على (أَفْعَال)، نحو: (كثَوْب، وأَثْواب)، وأنَّ حكم ما كان على (فَعَل) من الصحيح هو أن يجمع في القلَّة على (أَفْعَال)، ولا يخرج الشيء عن بابه وأصله، والمطَّرد فيه، ولا يمنع حمله على الأَكثر، إِلَّا بدليل يقوم فيمنعه من إجرائه على الأَكثر (فَفَمٌ) على،هذا يلْزم أن يحمل على فَعْل؛ لدلالة أَفْعَال عليه(١).

وقال ابن عقيل: "إنَّ كُلّ اسم مفرد يقلّ جمعهُ على (أَفْعُل)، فهو يكثر جمعهُ على (أَفْعَال)، ويخرج منه ما كان على (فُعَل)" (٢).

ويرى بعض المحدثين أَنَّ وزن (أَفْعَال) يجمعُ عليها الأسماء الثلاثية ويستثنى منها شيئان هما: الأوَّلُ: ما كان على وزن (فُعَلٍ)، بضمٍ ففَتحٍ، وشذَّ جمع (رُطَبٍ) على (أَرْطاب)، والثاني: يكون على وزن (فَعْلٍ)، بفتحٍ وسكون، وهو صحيح الفاء، والعين، غير مضاعفٍ، فلا يجمع على (أفعالٍ) قياسًا، وإنَّما يجمع على(أفعُلٍ)(٣)، وذكر عباس حسن بقوله: "إنّ (أَفْعَال)، ينقاس فيما لا ينقاس فيه (أَفْعُل) فيطّردُ في كُلّ اسم ثلاثي مفتوح الأوّل، والثاني،... وفي كُلّ اسم ثلاثي على (فِعَل)، (فِعِل)، (فِعْل)"(٤).

٢- أَفْعُل:

هي الصيغة الثانية التي يجمع عليها ما جاء من هذه الأوزان وهي (فَعْل)، و(فِعْل)، و(فَعَل)، و(فِعَال) التي يكون عينها حرفًا صحيحًا، وكذلك الاسم المؤنث الرباعي المجرّد من علامة التأنيث قبل آخره حرفُ مد، مثل ذراع و أذرُع(٥).

والباحِثُ في كتاب سيبويه فإنّهُ سوف يكتشف أنَّ الأسماء تجمع جمع تكسير في القلّة على صيغة (أَفْعُل) في الأسماء الثلاثية التي تأتي على وزن (فَعْل) نحو: (كَلْب، وأَكْلُب)(١).

---

(١) ينظر: المخصص: ١٢٠/١، والممتع الكبير في علم التصريف: ٧٨.
(٢) شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك: ١١٦/٤- ١١٨.
(٣) ينظر: جامع الدروس العربية: ٣٣/٢.
(٤) النحو الوافي: ٦٣٨/٤.
(٥) ينظر: جامع الدروس العربية: ٣١/٢ ، ٣٢.

وأشار سيبويه أيضًا إلى أَنَّ ما جاء على وزن (فَعَل) قد جاء جمعه في القلّة على (أَفْعُل) نحو: (جَبَل، وأَجْبُل)، ومنهُ ما جاء مفردًا على وزن (فَعَل)، ومؤنثًا كان جمعهُ في القلّة على (أَفْعُل)، ومنه (سَاق، وأَسْوُق)، وقد أشار سيبويه إلى بعض الصفات التي سمعها عن العرب، وجمعت جمع قلّة على صيغة (أَفْعُل) نحو: (عَبْد، وأَعْبُد)[٢].

وصرّح المبرّد بقوله: إنَّ الاسمَ اذا كانت فاؤه وعينه من غيرِ حروف العلة نحو: وزن (فَعْل) يجمع على صيغة (أَفْعُل)، ويخرج المبرّد الاسم المعتل من الجمع على صيغة (أَفْعُل) ويعلّل ذلك؛ إنَّما منعتهُ العرب من الجمع على (أَفْعُل)؛ كراهية اجتماع الضمة على الواو، لثقلها على اللسان؛ فتركوا جمعهُ على (أَفْعُل)، وجمعوه على (أَفْعَال)[٣]، ولم يخرج ابن السراج عن رأي سيبويه، والمبرد[٤].

وقد تطرق ابن جني إلى هذه المسألة الصرفية، وكان لهُ نصيب منها إذْ يقول: "كُلّ اسم كان على (فَعْل) مفتوح الفاء ساكِن العين، ولَم تكن عينهُ واوًا ولا ياءً فجمعهُ في القلّة على (أَفْعُل) كقولك: (كَلْب، وأَكْلُب)"[٥].

ومن الألفاظ التي شذّت عن القياس، وكان الواجب أن تجمع على (أَفْعُل)، ولكن جاءت مسموعة عن العرب وهي: (أَثْوُبْ جمع ثَوْبْ، أَسْيُف جمع سَيْف)[٦].

وجاءَ في كتابِ الفتح على أبي الفتح قول: (أَوُدُّ: جَمْعُ وُدَّ، وهو الصَديق، وَوَدَّ، ووِدَّ)[٧] من قول: المتنبي[١]، (الطويل) :

---

(١) ينظر: الكتاب: ٣/ ٥٦٧.
(٢) ينظر: الكتاب: ٦٢٧/٣ ، ٦٢٨.
(٣) ينظر: المقتضب : ١٩٣/٢.
(٤) الأصول في النحو: ٦٠٧/٢.
(٥) اللمع في العربية: ١٧١/١، وينظر: سر صناعة الإعراب: ٦٠٧/٢.
(٦) ينظر: شرح التصريح على التوضيح: ٥٢٢/٢.
(٧) الفتح على أبي الفتح: ١٢٨.

لِساني وعَــيْني والفَــؤادُ أَوُدُّ اللّواتي ذا اسْمُها مِنْكَ

وقال ابن دريد: إنَّ الأوُدّ: جَمْعُ وُدَّ[٢].

أما الموضع الثاني فجمعُ (نَفَس) على (أنفاس)[٣] ففي قوله[٤]، (الخفيف):

ولَسِرْنَا ولَوْ وَصَلْنَا عَلَيْه مثل أنْفاسِنا على الأرْماقِ

ويعلّل ابن يعيش أَنَّ سببَ اختيار صيغة (أَفْعَال) لجمع القلة؛ للمشابهة بين جمع الواحد وجمع القلة، ولا يوجد لهما شبيه في الآحاد، وليعلم الباحث أنّ هذين البناءين مختصين بجمع القلّــة، ولا يحصــل التبــاس بالواحد؛ وللخفة[٥].

ثانيًا: جموع الكثرة:

هو نوع من جموع التكسير، ويدل على الأسماء التي تجمع جمع كثرة، وتزيد هذه الجموع عن العشرة [٦]، ولهذا الجمع أوزان كثيرة تتجاوز الثلاثين صيغة، وقد وجدت عنــد ابــن فُوْرَّجَــة هاتــان الصيغتان.

١- فُعُول:

يأتي على هذه الصيغة ما كان اسمًا ثلاثيًا، وقد اطردت هذه الصيغة في وزني (فَعْل)، و(فَعَــل)، وقــد قال سيبويه: "فإذا جاوز العدد هذا فان البناء قد يجيء على فعال وعلى فعول وذلك قولك: كلاب وكبــاش

(١) الفسر: ١٦٢/٣.
(٢) ينظر: الاشتقاق: ١١٠/١.
(٣) الفتح على أبي الفتح: ١٦٣.
(٤) الفسر: ٥٨٥/٣.
(٥) ينظر: شرح المفصل: ٢٣٣/٣.
(٦) ينظر: التطبيق الصرفي: ١١١.

وبغال وأما الفعول فنسور وبطون. وربما كانت فيه اللغتان فقالوا فعول فعال، وذلك قولهم: فروخ وفراخ"[١].

وذكر قطرب: إنّ هذا الجمع جارٍ على القياس ولكنه غير مسموع عن العرب[٢].

ويرى ابو العباس المبرد: أَنَّ "(فُعُول) و(فِعال) يعتوران (فَعْل) من الصحيح، وذلك قولك: (كَعْب، وكُعُوب، وفلس، وفلوس)، ويكوّنان مَعًا فِي الشيءِ الواحد نحو: (كِعاب، وكُعُوب، وفِراخ وفُرُوخ)"[٣]، أي: أنَّ هذين البنائين يشَتركان في هذه الأوزان فالاسم الذي لا يجمع على صيغة (فِعال) فإنّه يجمع على صيغة (فُعُول).

وقد صرحّ ابن السراج: أَنَّ (فُعُول) جاء جمعًا؛ لستة أبنية وهي: "فَعَلٌ، فَعْلٌ... وأمّا (فَعْل) فإذا جاوز العشرة فإنَّه قد يجيء على (فُعُول) قال: "(نَسْرٌ، ونُسُورٌ، وبَطْنٌ، وبُطُونٌ)"[٤].

وذكر ابن الوراق: أنّ العرب لم تجمع (فَعْل) على (أَفْعُل) للكثرة، إذْ لو جمعت؛ لانضمت الواو، والياء، وذلك مُستثقل، كما في (بَيْت) جُمعت أبْيات على (أَفْعال) وشيوخ، وإن أردت الجمع على (فُعُول) نحو: (بُيُوت وشُيُوخ)[٥].

وقد جاءَ في كتاب الفتح قوله: (كُعُوب) جمع كَعْب، وهو من الأوزان التي تجمعُ جمعَ كثرة على صيغة (فُعُول)[٦]، ومن ذلك قول المتنبي[٧]، (الوافر):

أدَمْنا طَعْنَهُمْ وَالْقَتْلَ حَتَّى خَلَطْنا فـي عِظـامِهُمُ

وأمّا اللفظة الثانية التي جاءت على صيغة (فُعُول)[١]، فهي (مُحُول) جمع (مَحَلْ)، و وزنها (فَعَل)، وهذا الوزن يختلفُ في اطراده فيجمعُ على (فُعول) قياسًا، ومن قول المتنبي[٢]، (الكامل):

---

(١) الكتاب: ٥٦٧/٣.
(٢) الأزمنة وتلبية الجاهلية:٣٤، والغريب المصنف: ٣١٧/١.
(٣) المقتضب: ١٣١/١.
(٤) الأصول في النحو: ٤٣٤/٢.
(٥) ينظر: علل النحو: ٥٢٤/١.
(٦) ينطر: الفتح على أبي الفتح: ٢٦.
(٧) ديوان المتنبي: ١٤٧.

في الخَدّ إنَّ عَزَمَ الخَلــيطُ مَطَرٌ تَزيدُ بــهِ الخُــدودُ

ويرى عباس حسن: أنَّ "اسم ثلاثي على وزن: (فَعَل) بفتح أوله، وثانيه الخالي من حروف العلة، وهذا النوع مختلف في اطراده؛ فقيل: يجمع قياسًا على: (فُعُول)، وهذا حسن، وقيل سماعًا فقط نحــو: (أَسَــد، وأُسُود)، و(شَجَن، وشُجُون)، ويرى القائلون بقياسيته أنه يُشترط ألا يكون وصــفًا، ولا مضــاعفًا، فــلا يجمعون كلمة: (نَصَف)، ولا (لَبَب) على: (نُصُوف، ولُبُوب)"(٣).

أمَّا الدكتور طه شلاش فقال: "إنّ صيغة (فُعُول) هي لجمع الاسم الثلاثي بشرط أنْ يكون ساكن العــين مفتوح الفاء، وليسَ معتل العين بالواو، نحو: (كَعْب، وكُعُوب)"(٤).

٢- **فُعْلان:** يجمع على هذه الصيغة كُلّ اسم ثلاثي، وكان أصلهُ صفةً، فاجري مجرى الأسماء في الأوزانِ نحو:(فَعَل) و(فَعْل) و(فِعْل) الذي يكون مؤنثهُ (فَعْلاء) نحو (بَطْن، وبُطْنان)، أمّا من غيرِ الثلاثي فيَجمع على (فَاعِل) و(فَعِيل) من الصفات التي تكون قريبة للأسماء(٥).

وقد ذكر الخليل بن أحمد: أنَّ صيغةَ (فُعْلان) تأتي لجمع كُلّ صفة كانت على وزنِ (أَفْعَل) نحو: (رجل أَقْرَع، وأمْرَأة قُرْعاء)(٦).

ويرى سيبويه أَنَّ (أَفْعَل) إذا جاءت صفةً فأنّها يجبُ أن تُكسَّر على وزن (فُعْل) مثلما كسَّروا فُعُولًا على فعلٍ؛ لأنَّ وزن (أَفْعَل) من ثلاثة أحرف، وفيه زيادة حرفٍ في آخره، وكذلك عدد حروفهِ كعدد حــروف فُعُول، إلّا أنَّ الشعراءَ يستثقلون الجمع في وزن (أَفْعَل) إلّا أنْ يضطرَ الشاعر فيجمع على وزن (فُعْلان) و كان القياس أن يجمع على:

(أحْمَر، وحُمْر، وأَخْضَر وخُضْر، وأَبْيَض وبُيْض، وأَسْوَد وسُوْد) وأمّا إذا اضطر الشاعر فإنّهُ يكسَّــرهُ على (فُعْلان) فيقول: (حُمْرانٌ وسُودانٌ، وبُيْضانٌ، وشُمْطانٌ، وأدمانٌ)(١).

---

(١) ينظر: الفتح على أبي الفتح: ٢٣٢.
(٢) ديوان المتنبي: ١٣٣.
(٣) النحو الوافي: ٦٥١/٤.
(٤) جموع التصحيح والتكسير في العربية: ٥٢.
(٥) ينظر: المقاصد الشافية في شرح الخلاصة الكافية: ١٥٥/٢، ١٥٦.
(٦) ينظر: العين: ١٥٥/١.

وقد أضاف المبرَّد قائلًا: إنَّ "(فُعْلان) الذى له (فُعْلى) فإنَّه لا ينصرف في معرفةٍ ولا نكرةٍ، فإن كان (فُعْلان) ليس له (فُعْلَى)، أو كان على غير هذا الوزن مما الألف والنون فيه زائدتان انصرف فى النكرة، ولم ينصرف فى المعرفةِ، نحو: (عُثْمان)، و(عُرْيان)، و(سُرْحان)، وإنَّما امتنع من الصرفِ من المعرفةِ؛ للزيادة التي في آخره؛ لأنّها كالزيادة التى في آخر سَكْران، وانصرف فى النكرة؛ لإنَّها ليست مؤنثة (فُعْلَى)؛ لأنّك تقول: في مؤنثه: عُرْيَان"(٢).

ذكر ابن السراج (ت٣١٦هـ): أَنَّ "فُعْلان وهو لأربعة أبنية: (فَعَلٌ)، و(فَعْلٌ)، و(فِعْلٌ)، و(فُعْلٌ) جاء في الكثير جمعًا فَعْل نحو: (جَمَلٍ وجُمْلانٍ)، و(سَلَقٍ وسُلْقانٍ)، وجاء (فَعْلٌ) على فُعْلانٍ نحو: (ثَغْبٍ وثُغْبانٍ)، و(بَطْنٍ، وبُطنانٍ)، و(ظَهْرٍ، وظُهرانٍ)، وجاء في (فِعْلٍ) نحو: (ذِئْبٍ وذئبانٍ)، وفي مضاعفه: (زِقٌّ، وزُقّانٌ) "وجاء في (فُعْلٍ) في المضاعف نحو: (خُشٍّ، وخشَّانٍ) جميعًا"(٣).

أمّا ابن دريد (ت٣٢١ه) فيرى أنَّ باب (فُعْلان) يأتي لجمع الأسماء، والمصادر، والصفات وممّا جاء في جمع الأسماء نحو: (قَضِيب، وقُضْبان)(٤).

وذكر ابن فُوْرَّجَة: السُوْدان: جمع أَسْوَد سالخ(٥)، وهي صيغة (فُعْلان) بزنة (أَفْعَل).

قال المتنبي(٦)، (الطويل):

أتاني وَعِيدُ الأدعياءِ وأَعَدُّوا لِيَ السُّودانَ في

والسُوْدان: جمع أَسْوَد(٧).

(١) ينظر: الكتاب : ٦٤٤/٣.
(٢) المقتضب: ٣١٩/٣ ، ٣٣٥.
(٣) الأصول في النحو: ٤٣٦/٢.
(٤) ينظر: جمهرة اللغة : ١٢٣٧/٣ ، ١٣٣٣.
(٥) الفتح على أبي الفتح: ٣٠.
(٦) الفسر: ٥٠٩/٢.
(٧) ينظر: معجم اللغة العربية المعاصرة : ٢٦٦٧ (سود).

وأمّا أبو حيان فيرى: "أنَّ القياس لهذه الصيغة (فُعْلان) هما (فَعِيل) و(فَعَل) صحيح العين، ويحفظ في (فَاعِل) و(أفْعَل) و(فَعْلاء) وهذا يشير على مجيْء البناءين الأخيرين على (فُعْلان) ليس بالقياس"[١]، أي: يريد أن الجمع على صيغة (فَعِيل) و(فَعَل) هو جمع قياسي، و ما جاء عن غيرهما فهو سماعي يحفظ.

ثالثًا: صيغ منتهى الجموع:

هي نوع من جموع التكسير التي تدّل على الكثرة نحو: مصابيح، ومساجد، وغيرها من الأسماء، التي قد جمعت في القلة، وفي الكثرة على الأوزان التي وضعها الصرفيون، والعلة في جمعها أنّها أشبهت الواحد، فعاملوها معاملة المفرد. قال ابن جني: "لمجيء كُلّ واحد من ذلك على أمثلة الآحاد وفي طريقها، فلما جاءت هذا المجيء جرت مجرى الآحاد فجاز تكسيرها"[٢]، ومن الأوزان التي وردت في كتاب الفتح:

١- **مَفَاعِل:**

قال المبرد: "اعلم أن جميعها كلها يكون على مثال مفاعل في الوزن وإن اختلفت مواضعها وحركاتها تقول في جعفر جعافر وفي سهلب سلاهب وفي جدول جداول وفي عجوز عجائز"[٣].

وقال ابن فُوْرَّجَة: لفظة (مَرَاوِد) هي جمع (مِرْوَد)، ومعناه، ميل المَكْحلة[٤]، وقوله[٥] (الطويل):

تَثَنَّى عَلَى قَدْرِ الطَّعَانِ مَفَاصِلُهَا تَحْتَ الرَّمَاحِ

وذكر سيبويه إنّ هذه اللفظة إذا كسَّرت للجمع ثبتت الواو قالت العرب: في مَرْود مَرَاود، وإنّ جمعَ هذه اللفظة عند سيبويه على (مَفَاعِل) نحو: (ضِفْدع)، و(ضَفَادِعُ)، وقد جمعت هكذا؛ لأنَّها من باب بنات الأربعة، ولا زيادة فيها كُلّ شيءٍ مما ذكرنا كانت فيه هاء التأنيث يُكَسّر على ما ذكرناه"[٦].

---

(١) ارتشاف الضرب: ٤٤٨/٢.
(٢) الخصائص: ٣/ ٢٤١.
(٣) المقتضب: ٢٢٨/٢ ، وينظر: علل النحو: ٥٢٢/١.
(٤) ينظر: الفتح على أبي الفتح: ٦٨.
(٥) ديوان المتنبي: ٣١٠.
(٦) ينظر: الكتاب: ٤٦٩/٣، و٦١٣/٣.

ويرى ابن فُوْرَّجَة أنَّ (المَخَايل) بوزن (مَفَاعِل) جَمع (مَخِيْلَة) بزنة (مَفْعَل) يعني البَرق، وهو مَخِيْلَة السَّحابة[١]، ومن قوله[٢]، (الطويل):

قِفا تَرَيا وَدْقِي فَهاتا ولا تَخْشَيا خُلْفًا لما أنا

وذهب ابن السراج: إنّ الهاءَ التي تلحق جمع على صيغة (مَفَاعل) قد يراد بها النسب نحو:(الأَشاعِثَة)، والثاني: يراد بها (العُجْمة) نحو: (الجَوارِبة) فأنثَّ الجمع، والثالث: أن تقعُ الهاء في الجمع عوضًا من الياء محذوفه[٣].

أمّا (المَخَايل): فقد وردَ عن أُم المؤمنين عائشة (رضي الله عنها) (أنَّ النَّبيِّ مُحَمَّد ﷺ إذا رأى مَخِيْلَة أقبل وأدبر فإذا أمطرت سُرّب عنه)[٤]، وقوله: (المَخِيْلَة) جمعها (مَخَايل) فهي (بفتح الميم) إذا أرادوا بها بها السحاب[٥]، أنَّ (مِفعل) بكسر الميم، وفتح العين يجمع على (مَفَاعل)، ولا يجمع جمع صحّة مذكرًا، ولا مُؤنثًا، وقد نصَّ على ذلك ابن الأثير[٦].

يذكر عباس حسن: ملاحظة مهمة، عن صيغة منتهى الجموع قائلًا: "يجري على ألسنة فريقٍ من النحاة إنَّ صيغة منتهى الجموع هي جمع التكسير المماثل لصيغة: (مَفَاعل) ومَفَاعيل...فليس المراد بالمماثلة أنَّ تكون جارية على أُسس الميزان الصرفي الأصيل، الذي يراعى في صوغه عدّد الحروف الأصلية، والزائدة وترتيبها وحركاتها وسكناتها، مع النطق بالحروف الزائدة كما، وردت بنصها في الموزون، وإنَّما المراد عندهم هو: المماثلة في عدد الحروف الأصلية، والزائدة، وترتيبها، وحركاتها، وسكانتها، دون اعتبار؛ لمقابلة الحرف الأصلي بمثله، ودون تمسك بالنطق بالحروف الزائدة نصًا"[٧].

٢. **أفَاعِل:**

(١) ينظر: الفتح على أبي الفتح: ٢٢٧.
(٢) ديوان المتنبي: ٢٧.
(٣) ينظر: الأصول في النحو: ٤٠٨/٢.
(٤) ينظر: صحيح الترمذي: ٥/ ٢٥٧.
(٥) ينظر: غريب الحديث (للخطابي ت٣٨٨ه): ٢١٦/٢، وينظر: تهذيب اللغة: ٢٣٠/٧.
(٦) ينظر: البديع في علم العربية: ١٤٥/٢.
(٧) النحو الوافي: ٢٠٨/٢ ، ٢٠٩.

وهي إحدى صيغ منتهى الجموع، والأسماء التي تجمع عليها ما كانت على أربعة احرف، في أوله همزة، وجاء بزنة (أَفْعل) ومنها: (أَحْمَد)، و(أَحَامِد)[١].

وذهب الخليل بن أحمد إلى أنّ الأسماء التي على وزن (أفْعُل) تُجمع على (أفَاعِل) نحو: (أَجادِل)[٢]، وجمع (يَدْ) الإنسان والأشباح أَيدي، وجمع (يَدْ) النعمة أَيادٍ[٣].

وأمَّا سيبويه فيقول: "أما أبنية أدنى العدد فتكسّر منها أفعلة وأفعل على فاعل على أفاعل؛ لأنَّ أفعلاً بزنة أفعل، وأفعلةً بزنة أفعلة، كما أنَّ أفعالاً بزنة إفعال. وذلك نحو: أيدٍ وأيادٍ، وأوطبٍ وأواطب"[٤].

ويرى ابن دريد أنَّ ما كان على أربعة أحرف جمعه على (أفَاعِل)، نحو: (أحْمَر، وأَحَامِر) فهو جمع الجمع[٥]، وإذا جاءت الهمزة في أوّل بناء فَعَل فهي واحد (أفَاعِل) في الاسماء[٦]، ويقال: (أَجَارِد): اسم موضع[٧].

وجاء في كتاب الفتح قوله: (أيدِي)، التي يراد بها (النَّعَمَ) من قولهم لفلان عندي يدٌ بيضاء، فقال ابن فُوْرَّجَة: إنَّ هذه العادة قد جرت في أشعار العرب منها، استعمال أبي طيب جمعُ أَيدي (الأعضاء) مكان جمع أَيادي، وهي جمع الجمع[٨].

ومن قوله[٩] (الكامل):

أقبَلتُها غُـررَ الجِيادِ كأنَّما أيدِي بَنِي عِمرَانَ في جَبَهاتِها

(١) ينظر: شرح المفصل: ٣١١/٣.
(٢) ينظر: العين: ٨٠/٦.
(٣) ينظر: المصدر نفسه: ١٠٢/٨.
(٤) ينظر: الكتاب: ٦١٨/٣، والأصول في النحو: ٣٢/٣، والمفصل في صنعة الإعراب: ٢٤٣.
(٥) ينظر: جمهرة اللغة: ١٣٣٤/٣.
(٦) معجم ديوان الأدب:٨١/١.
(٧) ينظر: معجم ديوان الأدب: ٢٧٤/١.
(٨) ينظر: الفتح على أبي الفتح: ٦٠
(٩) ينظر: الفتح على أبي الفتح : ٦٠، والفسر: ٦٦٩/٢.

وقال ابن يعيش نقلا عن الجرمي، إذ قال: "سمعت أبا عبيدة يقول: سمعت أبا عمرو يقول: إذا أرادوا المعروف، قالوا: (لهُ عندي أَيَادٍ)، وإذا أرادوا جمع (اليَد)، قالوا: (أَيدٍ)"[١].

كما في قول عدي بن زيد (الخفيف)[٢] :

سَاءَها ما تأَمّلتَ في يَادينا وأسيافنا إلى الأعناق

وقد تُحذف الياء من صيغة (أَفَاعِل)، وتجري مجرى الاسم المنقوص، تعريفاً، وتنكيرًا نحو: (أَوَانٍ)[٣].

٣. فَعائِل:

يرى سيبويه أنَّ هذه الصيغة قد ارتبطت بجموع الكثرة، إذ قال: "وأمَّا ما كان عدد حروفه أربعة أحرف وفيه هاء التأنيث وكان فَعِيلةً فإنَّك تكسره على فَعَائِل، وذلك نحو: صحيفةٍ وصحائف، وقَبِيلةٍ وقَبائِل"[٤]، وقد وافق ابن السراج ما ذهب إليه سيبويه[٥].

ويرى ابن فُوْرَّجَة إنَّ لفظةَ (التَمائِم) جاءتْ بزنة (فَعَائِل) على صيغة الجمع[٦] في آخر بيتِ ذكرها المتنبي، وقوله[٧]، (الطويل):

دِيارُ اللّواتي دارُهُنّ عَزيزَةٌ بِطولِ القَنا يُحفَظْنَ لا بِالتّمائِمِ

يرى الأزهري أنَّ (التَمائِم) جمع، ومفردهُ تَمِيمَةُ[٨].

---

(١) شرح المفصل لابن يعيش: ٣٢٧/٣.
(٢) ديوان عدي بن زيد: ١٥٠.
(٣) ينظر: المطالع النصرية للمطابع المصرية في الأصول الخطية: ٣٧٨/١.
(٤) الكتاب: ٦١٠/٣.
(٥) الأصول في النحو: ١٠/٣.
(٦) الفتح على أبي الفتح : ٢٩٣.
(٧) ديوان المتنبي: ١٩٦.
(٨) ينظر: تهذيب اللغة : ١٤/ ١٨٤.

ومنها اللفظة الثانية (الحَمائِل) يرى ابن فُوْرَّجَة إنَّها جاءت على صيغةِ جمعِ الجمع، ومفردها (حِمَالة) وقد سمع ابن فُوْرَّجَة من يرويه (بالجيم) أي: (جَمائِل)[١] ومثله قوله[٢]، (الكامل):

وَإذا الحَمَائِلُ ما يَخِدْنَ بنَفْنَفٍ إلاّ شَقَقْنَ عَلَيهِ ثَوْبًا أخضرَا

ويرى ابن درستويه أَن جمعها حِمالات، وحَمَائِل، والعامة لا تفرق بينهما، وتفتحهما جميعًا[٣].

وأمَّا ابن يعيش فيقول: "إنَّهم جمعوا على فَعائِلَ؛ لأنّهم أرادوا الفصل بين جمع المذكر، والمؤنث من هذه الأبنية"[٤].

وقال السيوطي: "ليس في كلامهم، جَمْعٌ جُمِعَ ستَّ مرات إلّا الجَمل، فإنَّهم جمعوا جَملًا (أجْمُلًا) ثُمَّ أجْمالًا، ثُمَّ جَاملا، ثُمَّ جِمالًا، ثُمَّ جِمالة، ثُمَّ جِمالات[٥]، قال تعالى: { كَأَنَّهُ جِمَالَةٌ صُفْرٌ}[٦].

ويرى مصطفى الغلاييني أنَّه لا يجوز قلب حرف المد في وزن (فَعِيلَة) التي تجمع على (فَعائِل) إلى همزة؛ لأنّهُ ليس بزائد...، إلّا ما شذّ من قولهم: (مَصِيبة، ومَصائِب)[٧].

المبحث الثاني:

التَصْغِير:

هو من الأساليب العربية البديعة التي جاءت بها العرب في كلامها نظمًا ونثرًا؛ لتدّل على معاني تُعرف بواسطة السياق: كالتودد، والتلطف، والتقليل، أو التحقير، وغيرها من المعاني[١]، وقد عُرف عن

(١) الفتح على أبي الفتح: ١٣١.
(٢) الفسر: ١٨٢/٣.
(٣) ينظر: الصحاح: ١٦٧٨/٤(حمل).
(٤) شرح المفصل: ٢٨٢/٣.
(٥) المزهر في علوم اللغة: ٢/ ٩٣-٩٤.
(٦) سورة المرسلات ، الآية: ٣٣.
(٧) ينظر: جامع الدروس العربية: ٥١/٢.

المتنبي أنَّهُ شاعرٌ كبيرٌ، وقد أشتهر بكثرة الاستعمال لصيغ التصغير التي رصدها النقاد في أشعاره، وقال عنه أبو العلاء المعري: "فقد كان الرّجل مولعاً بالتّصغير، لا يقنع منه ذلك بخلسة المغير...، ولا ملامة عليه إنما هي عادةٌ صارت كالطَبع...، تغتفرُ مع المحاسن"(٢).

١- فُعَيْل أو فُعَيْلة:

يرى سيبويه أنّ التصغير على صيغة (فُعَيْل) "هو أدنى التصغير، ولا يكون مُصَغَّرٌ على أقل من فُعيلٍ، وذلك نحو: (قُييسٍ، وجُميلٍ، وجُبيلٍ)، وكذلك جميع ما كان على ثلاثة أحرف"(٣).

ويرى المبرَّد نقلًا عن الخليل بن أحمد إنَّه وضع صيغ التصغير على ثلاثة أبنية: على فِلْس ودِرْهَم ودينار؛ وذلك إنَّ كُلّ تصغير، لا يخرجُ من مثال فُلَيْس، ودُرَيْهَم، ودُنَيْنِير فإنْ كانت في آخِره زائدة لم يعتدْ بها، وصُغّر على أحد هذه الأمثلة، ثُمَّ جيء بالزوائد مسلمة بعد الفراغ من هذا التصغير(٤).

وذكر ابن فُوْرَّجَة بعضًا من صيغ التصغير التي استعملها المتنبي في أشعاره، ومنها قوله(٥) (الطويل):

فتًى أَلْفُ جُزْءٍ رَأيُهُ في زَمَانِهِ أقل جُزَيْءٍ بعضُهُ الرّأيُ أجمَعُ

ويرى ابن فُوْرَّجَة: أنَّ لفظة (جُزَيْءٍ) تصغير لفظة (جزء)، وقد ذهب المتنبي هنا إلى التصغير؛ بسبب الوزن، لكن الناظر في هذا الموضع يجد أنّ المتنبي كان متقصدًا لذلك؛ لأنَّه سبق وإن ذكرنا أنّهُ كان مولعًا بالتصغير وخصوصًا التحقير، والتقليل، ومن الصيغ الأخرى للتصغير التي ذكرها ابن فُوْرَّجَة هي (فُعَيْلة)(٦) وهي في قول المتنبي(٧)، (الوافر):

أُحَادٌ أمْ سُداسٌ في أحَادِ لُيَيْلَتُنَا المَنُوطَةُ بالتَّنادي

(١) ينظر: رسالة في علم الصرف: ٣٨.
(٢) رسالة الغفران : ١٣٢.
(٣) الكتاب: ٤١٥/٣.
(٤) ينظر: المقتضب: ٢٣٦/٢.
(٥) ديوان المتنبي: ٩٣/١.
(٦) ينظر: الفتح على أبي الفتح: ١٤٩.
(٧) ديوان المتنبي: ٨٥.

ويرى ابن فُوْرَّجَة أَنَّ تصغيرَ (لُيَيْلَتَنَا) هي (لَيْلَةٍ)، فكان يريد بذلك تعظيم المعنى عن طريق التصغير(١)، مُستدلًا بقول لبيد(٢):

وَكُلّ أناسٍ سَوْفَ تَدْخُل بَيْنَهمُ دُوَيْهِيَةَ تصفَرُّ مِنها الأنَامِلُ

وقد وافق ابن فُوْرَّجَة في شرحهِ القاضيَ عياض في تصغير (لَيْلَة)، وأنّ معناها جاء للتعظيم(٣)، في حين يرى أبو العلاء أنّ "البصريين المتقدمين لا يرون تصغير الشيء على معنى التعظيم، ويرون أَنَّ قول: لبيد (دُوَيْهية) وهو يريد بها الموت، فصغرها؛ إذا كان الموت لا يرى فكأنّه خفي إذ كان العيان لا يدركه"(٤).

وأشار الحريري إلى أَنَّ مفسري ديوان المتنبي قد وهموا في أربعة مواضع في هذا البيت من قوله:

أحادٌ أم سُداسٌ في أُحادٍ لُيلَتنا المنوطةُ بالتّنادِ

والموضع الذي يهمنا في هذه المسألة أَنَّه صغر (لَيْلَة) على (لُيَيْلَيةٌ) وصغرها على القياس، ولكن المسموع عن العرب في تصغيرها لُيَيْلية(٥).

٢ – (فُعَيْلِيان) على غير القياس:

ذكر الخليل بن أحمد علة تسمية الإنسان بهذا الاسم، فقال "سُمّي الإنسان، من النِسْيان، والأنسان في الأصل: (إنْسِيان)؛ لأنَّ جماعته: أُناسيّ، وتصغيرهُ: أُنَيْسِيان، يرجع المد الذي حذف، وهو الياء"(٦).

وقد وافق ابن دريد (ت٣٢١هـ) ما ذهب إليه الخليل، إذ يرى أنَّ الإنسانَ كان أصلهُ: (إنْسِيان)، فحذفت الياءُ، وإذا أرادو أن يصغروا قالوا: (أُنَيْسِيان)، فردوا الياء عند التصغير؛ لأنَّ التصغير، وجمع

(١) ينظر: الفتح على أبي الفتح: ٨.
(٢) ديوان لبيد بن ربيعة: ٢٥٦.
(٣) ينظر: الوساطة بين المتنبي وخصومه: ٤٥٨/١.
(٤) اللامع العزيزي شرح ديوان المتنبي: ٣٣٤/١.
(٥) ينظر: درة الغواص في أوهام الخواص: ١٧٧/١.
(٦) العين: ٣٠٤/٧.

التكسير يردُ الأشياء على أصولها، كما فعلوا ذلك في غير هذا الحرف فقالوا: في تصغيرِ لفظة (ليلةٍ): هي (لُيَيلِية)؛ لأنَّ الأصل فيها (لَيْلاة)(١).

أمَّا ابن جني فيرى أنَّ لفظة (أُنَيْسِيان) جاءت للتحقير وهي شاذة عن القياس، ولا يجوز القياس عليها وإنّما هذه ألفاظ قد شَذَّت عن القياس، وقد وردت ألفاظ أخرى مسموعة عن العرب نحو: (عَشيَّة) تكون (عُشَيْشِيَةً)، وفي (مَغْرب) (مُغَيربان)، وفي (الأَصِيل) (أُصَيْلان)، وأبدلوا من النون لامًا فقالوا: (أُصَيْلاَل)(٢).

وأشار ابن فُوْرَّجَة في كتابة الفتح على أبي الفتح أنَّ المتنبي استعمل لفظة (أُنَيْسِيان) بياءين وهي من الألفاظ التي شذّت عن القياس، وعن الصيغ المتعارف عليها(٣)، وفي قوله(٤) (الوافر):

وَكانَ اْبْنا عَدّوٍّ كاثِراهُ لَهُ ياءَي حروفِ أُنَيْسِيان

فقال فيها ابن سيده: إنَّ "(أُنَيْسِيان) تصغير (إنسان)، وهو أكثر حروفاً من مُكبره، لكن تلك الكثرة مشعرة بقلة، فلا غناء لهذه الزيادة التي فيه، لما يلحقه من التصغير، ونقيصة التحقير"(٥).

وذهب الكوفيون: إلى أَنَّ (إنْسان) وزنهُ (إفْعان)...؛ لأن الأصل في (إنْسان) (إنْسِيان) على (إفْعَلان) من النسيان...، وحذفوا منه الياء التي هي اللام؛... لكثرة الاستعمال...، فردوا الياء في حال التصغير، والتصغير يرد الأشياء إلى أصولها أمَّا البصريون فيقولون: (إنْسان) وزنه (فِعْلَان)... مأخوذة من الإنس، وسمي الإنسان إنسًا؛ لظهوره... وزيدت هذه الياء في أُنَيْسِيان على خلاف القياس، كما زيدت في قولهم (لُيَيْلية) في تصغير (لَيْلَة)(٦).

وأشار ركن الدين الاستراباذي إلى أنَّ الخلافات التي حدثت بين أئمة النحو واللغة هو وزن (إنْسان) فبعضهم يرى أنَّ وزنهُ (فِعْلان)...، والبعض الآخر يرى أنَّ الوزن (إفْعان)، ويختار ركن الدين

(١) ينظر: الاشتقاق: ٣٦٥/١.
(٢) ينظر: اللّمع في العربية: ٢١٩/١.
(٣) ينظر: الفتح على أبي الفتح: ٣١٨.
(٤) الفسر: ٧٤/٤.
(٥) شرح المشكل من شعر المتنبي (ابن سيده):٣٣٠.
(٦) ينظر: الإنصاف في مسائل الخلاف: ٦٦٩/٢ ، ٦٦٧.

الأستراباذي الوزن (إفْعان)، ويرى أنَّهُ الأرجح؛ لمجيء تصغير (إنْسان) على صيغة (أُنَيْسِيَان) والتصـــغير يردّ الأسماء إلى أصولها فأصل (إنْسان) (أنيسان)، فحذفت الياء على غير قياس، فبقي (إنْسان) على وزن (إفْعان)[١].

(١) ينظر: شرح شافية ابن الحاجب: ١١٤/١.

المبحث الثالث:

النيابة الصرفية:

النيابة في للغة: يقال: "ناب عنّي فلانٌ ينوب مناباً، أي: قام مقامي"[١]، وقد ظهر هذا المصطلح بمفهومه اللغوي في كتب النحو واللغة، ولم يتعدَّ عن دلالته الاصطلاحية التي يرادُ بها أن تتناوب الصيغ فيما بينهما؛ لتعطي معاني أُخرى مختلفة تُعرف من سياق الكلام، وقدْ استعملَ سيبويه مصطلح النيابةِ نحو: (سقيًا، ورعيًا) بدلًا من (سَقَاكَ اللهُ)، و(رعاكَ الله)، وسيبويه لا يقصد في هذا الموضع البدل النحوي، وإنَّما يريدُ مصلح (النيابة)[٢].

وقد تابع المبرد سيبويه[٣]، وسنذكر الصيغ التي وردت في كتاب الفتح على أبي الفتح التي ذهب المتنبي إلى حذفها، وإقامة صيغة أُخرى مقامها؛ لتعطي معاني جديدة تتناسب مع الأغراض الشعرية، ومنها:

١- فَعُول بمعنى فَاعِل:

جاء في كتاب الفتح (الشَسوعُ) بفتح الشين، ومعناهُ البعيدُ، وهي على صيغة (فَعُول) جاءت بمعنى فَاعِل (شَاسِع) وهي صيغة مبالغة جاءت؛ لتدل على معنى مختلف، وهي تكثير معنى الفعل ونابت عن اسم الفاعل الذي يدل على من وقع عليه الفعل، وقد اقتضى السياق الشعري استعمال هذه الصيغة[٤]، ومنه قوله[٥] (الوافر):

تُرَفِّعُ ثوبَهَا الأرداف عَنْهَا فَيَبْقَى من وِشَاحَيْهَا شَسُوعَا

(١) الصحاح: ٢٢٨/١ (نوب).
(٢) ينظر: الكتاب: ٣٥٠/١ – ٣٢٩.
(٣) ينظر: المقتضب: ٢٣٤/٣.
(٤) ينظر: الفتح على أبي الفتح: ١٥٠.
(٥) ديوان المتنبي: ٨١.

ويرى الحريري أَنَّ الصفات التي خرجت عن بابها لتدل على المبالغة في المعنى أُسقطت فيها "هاء التأنيث في قولهم: (امرأَة صبور، وشكور)"[١]، فَصبور وشَكَور جاءت على زنة فَعُول بمعنى فاعل، أي: صابرة وشاكرة.

وقد جاءت هذه الصيغة (فَعول) نائبةً عن اسم الفاعل في قوله تعالى:{ مَنْ كَانَ عَدُوًّا لِلَّهِ وَمَلَائِكَتِهِ وَرُسُلِهِ وَجِبْرِيلَ وَمِيكَالَ فَإِنَّ اللَّهَ عَدُوٌّ لِلْكَافِرِينَ}[٢]، "أي: معاديًا؛ لأنَّ العدوَّ (فَعُول) قد جاء بمعنى (فَاعل)، ولا يصح العداوة لله على الحقيقة؛ لأنَّ العداوةَ للشيء طلب الإضرار به بُغْضًا له، وإنَّما قيل للكافر: عدّو الله، من عدّاوة الله له أو ؛لأنَّه يفعل فعل المُعَادي"[٣].

ويرى ابن يعيش أنَّ النحاة واللغويين: أَنهم "أرادوا بسقوطِ التاء من المؤنث ها هنا الفرق بين (فَعُول) بمعنى (فَاعِل)، وبينه إذا كان بمعنى (مَفْعول)، نحو: حَلُوبة)، و(حَمُولة)"[٤].

أمّا ابن مالك فيرى أنَّ التاء لا تلحق هذه الصيغة الدالة على الصفة عادةً؛ لأنَّه يحذف موصوف (فَعِيل) فتلحقه التاء، ولشبهه بـ(فَعِيل) بمعنى (فاعل)، وقد يحمل أحدهما على الآخر في اللّحاق وعدمه، وربما حُمل على (فَعِيل)[٥].

وقد ذهب بعض النحاة إلى أنَّه لا حاجة إلى وجود التاء للتفريق بين المؤنث والمذكر؛ لأنَّها في الأصل صفات اختصت بالمؤنث إذ قال: "لأنَّ التاء الأصل فيها إذا دخلت في الصفات أن تكون فارقة بين وصف المذكر والمؤنث، وهذه أوصاف مختصة بالمؤنث، فلا يحتاج فيها إلى فرق لعدم وجوده في المذكر، فلما أمن اللبس لم تلحق"[٦].

---

(١) ينظر: درة الغواص في أوهام الخواص: ١٣٢/١.

(٢) سورة البقرة ، من الآية: ٩٨.

(٣) ينظر: التفسير البسيط : ٣ /١٧٧.

(٤) شرح المفصل: ٢٤٥/٢ ، وينظر: مراح الأرواح: ٧١/١، وشذا العرف في فن الصرف: ٧٣.

(٥) ينظر: تسهيل الفوائد وتكميل المقاصد: ٢٥٤/١، والمقاصد الشافية: ٣٦٧/٦.

(٦) شرح تسهيل الفوائد: ٤٦٢٠/٩.

٢- فِعْل بمعنى مَفْعول:

صرّح الخليل بن أحمد: أَنَّ "الطَّحْن: الطَحِين المَطْحون، الطَّحن: الفِعْل"(١)، ونفهم من كلامِ الخليلِ أنَّ صيغة (فِعْل) تأتي بمعنى (المِفْعول) أي: تتناوب الصيغ الصرفية، لِتدل على صيغة صرفية أخرى مختلفة المعنى.

وقد ورد عند الأزهري (والظِّئرُ): (فِعْلٌ) بِمَعْنى (مَفْعولٌ)(٢).

يرى ابن جني أنَّ التناوب في الصيغ الصرفية هو من باب تكثيرِ اللفظِ وتكثيرِ المعاني والخروج عن المعتاد في نظم الكلام(٣).

وجاء في كتاب الفتح (الحِبُّ) (فِعْل) بمعنى (مَفْعول)، مثل: (طِحْن) بمعنى (مَطْحون)، و(ذِبْح) بمعنى (مَذْبوح)(٤)،

ومنه قوله(٥)، (الطويل):

يُباعِدْنَ حِبًّا يَجْتَمِعْنَ وَوَصلُهُ فكيفَ بِحِبّ يَجْتَمِعْنَ وصَدُّهُ

وأمَا من الآيات التي جاءت على ذلك، وعلَّق عليها الزمخشري قد جاءت في قوله تعالى: { وقالو هذه أنعم وحرث حجر} (٦)، (حِجْرٌ): "فِعْل بمعنى مَفْعول، كالذّبْح، والطَّحْن، ويستوي في الوصفِ به المذكر، والمؤنث، والواحِد، والجَمع؛ لأنَّ حكمه حكم الأسماء غير الصفاتِ"(٧).

وقد تابع الدكتور فاضل السامرائي اللغويين والنحاة، يرى أنّ الأوزان التي كانت صفات ونابت عن اسم المفعول فقال: "في الحقيقةِ...، تدّلُ على المَفْعولِ لا صفات (فالطِحْن): هو الدقيق...، وأمّا من

(١) العين : ١٧١/٣.
(٢) ينظر: تهذيب اللغة: ٢٨٤/١٤.
(٣) ينظر: الخصائص: ٢٦٧/٣.
(٤) ينظر: الفتح على أبي الفتح: ٩٣.
(٥) ديوان المتنبي: ٤٥٣.
(٦) سورة الأنعام ، الآية: ١٣٨.
(٧) الكشاف: ٧١/٢.

الصفات فقولهم: (شيء بِدْع)، أي: (مَبْتدع)، وقد يفيد للدلالة على القدر كقولهم: (هذا شِبْعه) أيّ: قدر مايشبعه، وهو مِلْء هذا، أيّ: قدر مايملؤهُ"[١].

٣- اسْتَفْعل بمعنى أفْعَل:

جاءَ في كتابِ الفتحِ عن الشيخِ أبي الفتح إنَّه قالَ في شرحِ بيت المتنبي[٢]:

كلَّما أَعْجَلوا النَّذيرَ مَسِيرًا أَعْجَلَتْهُمْ جِيادُهُ الإِعْجَالا

(أَعْجَلَتْهُ) بمعنى (اسْتَعْجَلَتْهُ): يرد ابن فُوْرَّجَة عليه قائلًا: ولا أعلم كيف اتفق أبو الفتح على هذا الزَلَلُ[٣]، ومن معاني (اسْتَفْعَلَ) هو الطلب، والفعل يكون معها متعديًا إمّا بنفسه وإما بحرف الجر نحو قوله تعالى: { فاستجبنا له}[٤] .

وذكر السمين الحلبي ورود الفعل الثلاثي المزيد بثلاثة حروف (اسْتَفْعل) بمعنى (أفْعَل)، ومن ذلك لفظةُ (اسْتَوقَد)، نحو قوله تعالى: { مثلهم كمثل الذي استوقد نارا }[٥] ومثلهُ، فقد جاءت (اسْتفعل) بمعنى (أفْعَل)[٦].

وقال الرضي الاستراباذي: "(اسْتَعْجَلتُ زيدًا) أي: (عَجِلْته)، فإذا كان بمعنى أعجلت فكأنّه طلب العجلة من نفسه، ومن مجاز الطلب، قولهم: (اسْتَرفع الخُوان)، و(اسْتَرَمَّ البناء)، و(اسْتَرقعَ الثوبُ)"[٧].

وتابع عبدة الراجحي أنَّ هذه الصيغة (اسْتَفْعَل) تأتي بمعنى (أفْعَل) نحو: (أجاب)، و(اسْتَجاب)، (أيْقَن)، و(اسْتَيقن)[٨].

---

(١) معاني الأبنية: ٥٨.
(٢) ديوان المتنبي: ٤٠٣.
(٣) ينظر: الفتح على أبي الفتح : ٢١٢.
(٤) سورة الأنبياء ، من الآية: ٧٦.
(٥) سورة البقرة ، من الآية: ١٧.
(٦) ينظر: الدر المصون: ١٥٩/١.
(٧) شرح شافية ابن الحاجب: ١١٠/١.
(٨) ينظر: التطبيق الصرفي: ٤١.

الخاتمة

١. خلص هذا البحث إلى جملة من النتائج التي تسلط الضوء على ملامح الجهد الصرفي الذي بذله ابن فُوْرَّجَة في كتابه الفتح على أبي الفتح، ويمكن تلخيص أبرز هذه النتائج فيما يأتي:

٢. تبيّن أن ابن فورجة لم يكن مجرد ناقلا للمسائل الصرفية، بل كان ناقدًا ومحققًا ومحللًا.

٣. كان ابن فورجة يوازن بين الآراء، ويستشهد بنصوص شعرية بمهارةٍ لافتة.

٤. وقد سلط البحث الضوء على أبرز الظواهر التي أبرزها في كتابه، ومنها صيغ جموع التكسير، والتصغير، والنيابة الصرفية.

٥. كان ابن فُوْرَّجَة يسوغ الحجج والدلائل؛ لإثبات حجته ودفع المعاني الخاطئة، التي فسرها السابقون، فكان يأتي بالمعاني الصحيحة لرواية الأبيات الشعرية.

٦. يكثر ابن فورجة من الاستشهاد بالأبيات الشعرية في ذكره للمسائل الصرفية، وكانت أكثر الأبيات من شعر المتنبي، وهذا يدل على حبه الشديد للمتنبي.

٧. رغم تنوّع أوزان صيغة منتهى الجموع في الدرس الصرفي، اقتصر ابن فُوْرَّجَة في كتابه على ثلاثة أوزان رئيسة هي: مَفاعِل، وأَفاعِل، وفَعائِل، وقد دعمها بأمثلة وشواهد تطبيقية تبرز أهميتها في الاستعمال.

٨. أشار ابن فُوْرَّجَة إلى ألفاظ شاذة استعملت على غير القياس من ذلك ما ذكره في كتابه الفتح على أبي الفتح أنَّ المتنبي استعمل لفظة (أُنَيْسِيان) بياءين وهي من الألفاظ التي شّذّت عن القياس.

٩. أما في باب النيابة الصرفية، فقد كشف ابن فُوْرَّجَة عن تداخل الصيغ وتناوبها، حيث أشار إلى نماذج تدل على حلول وزن صرفي محل آخر للدلالة على معانٍ جديدة أو لتأدية وظائف بلاغية، ومن ذلك: (فَعُول) بمعنى (فَاعِل)، و(فِعْل) بمعنى (مَفْعُول)، و(استفعل) بمعنى (أفعل)

المصادر والمراجع

١. سلم الوصول إلى طبقات الفحول: مصطفى بن عبد الله القسطنطيني العثماني المعروف بـــ(كاتب جلبي) وبـــ(حاجي خليفة) (ت١٠٦٧هـــ)، المحقق: محمود عبد القادر الأرنـــاؤوط الناشـــر: مكتبـــة إرسيكا، إستانبول – تركيا، د.ط، ٢٠١٠م.

٢. مقاييس اللغة: أحمد بن فارس بن زكريا القزويني الرازي أبو الحسن (ت ٣٩٥هـــ)، تحقيـــق: عبـــد السلام محمد هارون، الناشر: دار الفكر، دمشق، ط١، ١٣٩٩هـــ-١٩٧٩م.

٣. شذا العرف في فن الصرف: أحمد بن محمد الحملاوي (ت١٣١٥هـــ)، تحقيـــق: نصـــر الله عبـــد الرحمن نصر الله، الناشر: مكتبة الرشد الرياض، د.ط، د.ت.

٤. الكتاب: عمرو بن عثمان ببن قنبر الحارثي بالولاء، أبو بشر الملقَّب سيبويه (ت١٨٠هـــ) تحقيق: عبد السلام محمد هارون، الناشر: مكتبة الخانجي- القاهرة، ط ٣، ١٤٠٨هـــ -١٩٨٨م.

٥. المقتضب: محمد بن يزيد بن عبد الأكبر الشمالي الأزدي، أبو العباس المعروف بالمبرّد (ت٢٨٥هـــ)، تحقيق: محمد عبد الخالق عُضيمة، عالم الكتب – بيروت، ط١، ١٤١٥ه-١٩٩٤م.

٦. الفتح على أبي الفتح: علي بن حمد بن فُوْرَّجَة البروجرديَّ(ت٤٥٥ه) تحقيق: د. رضا رجب الناشـــر: مطبعة تموز، ط١، دمشق، ٢٠١١م.

٧. الفسر: شرح ديوان المتنبي: لابن جني أبي الفتح عثمان (ت٣٩٢هـــ) تحقيق: د. صـــفاء خلوصـــي، الناشر: دار الشؤون الثقافية العامة (آفاق عربية)، بغداد، ط١، ١٩٨٨م.

٨. إصلاح المنطق: ابن السكيت، أبي يوسف يعقوب بن إسحاق (ت٢٤٤هـــ) تحقيـــق: محمـــد مرعـــب الناشر: دار أحياء التراث العربي – بيروت، ط١، ١٤٢٣هـــ – ٢٠٠٢م.

٩. الأصول في النحو: أبو بكر محمد بن السري بن سهيل النحوي المعروف بابن السّراج (ت٣١٦هـــ)، تحقيق: عبد الحسين الفتلي، الناشر: مؤسسة الرسالة، لبنان – بيروت، د.ط د. ت.

١٠.شرح المفصل لابن يعيش: يعيش بن علي بن يعيش ابن أبي السرايا محمد بن علي، أبو البقاء، موفق الدين الأسدي الموصلي، المعروف بابن يعيش وبابن الصانع (ت٦٤٣هـــ) قدم له: الدكتور إميل بديع يعقوب، الناشر: دار الكتب العلمية، بيروت – لبنان، ط١، ١٤٢٢هـــ - ٢٠٠١ م.

١١.ديوان سقط زند: أبو العلاء المعري، الناشر: دار بيروت، لبنان، ط١، ١٣٧٦ه - ١٩٥٧م.

١٢.المخصَّص: أبو الحسن علي بن إسماعيل بن سيده المرسي (ت ٤٥٨هـ)، تحقيق: خليل إبراهيم جفال، الناشر: دار إحياء التراث العربي- بيروت، ط١، ١٤١٧هـ- ١٩٩٦م.

١٣.الممتع الكبير في التصريف: علي بن مؤمن بن محمد الحضرمي الأشبيلي، أبو الحسن المعروف بابن عصفور (ت ٦٦٩هـ)، الناشر: مكتبة لبنان، ط١، ١٩٩٦م.

١٤.جامع الدروس العربية: مصطفى بن سليم الغلاييني (ت ١٣٦٤هـ)، المكتبة العصرية صيدا – بيروت، ط٢٨، ١٤١٤هـ-١٩٩٣م.

١٥.النحو الوافي: عباس حسن (ت ١٣٩٨هـ)، الناشر: دار المعارف، ط١٥، د.ت.

١٦.التطبيق الصرفي: عبده الراجحي، الناشر: دار المعرفة الجامعية، مصر، الاسكندرية، ط٢ د.ت.

١٧.الغريب المصنف: أبو عُبيد القاسم بن سلاّم بن عبد الله الهروي البغدادي (ت٢٢٤هـ) المحقق: صفوان عدّنان داوودي، الناشر: مجلة الجامعة الإسلامية بالمدينة المنورة، د.ط، ١٤١٧هـ – ١٩٩٧م.

١٨.علل النحو: محمد بن عبد الله بن العباس، أبو الحسن، ابن الورَّاق (ت ٣٨١هـ) تحقيق: محمد جاسم محمد الدرويش، الناشر: مكتبة الرشد، الرياض- السعودية، ط١، ١٤٢٠هـ-١٩٩٩م.

١٩.جموع التصحيح والتكسير في العربية: د. عبد المنعم سيد عبد العال، الناشر: مكتبة خانجي القاهرة، ط١، د.ت.

٢٠.المقاصد الشافية في شرح خلاصة الكافية: (شرح ألفية ابن مالك للشاطبي) المؤلف: أبو إسحق إبراهيم بن موسى الشاطبي (ت٧٩٠ هـ) المحقق: مجموعة محققين وهم: الجزء١/ عبد الرحمن بن سليمان، والجزء٢/محمد إبراهيم البنا، والجزء٦/ د. عبد المجيد قطامش والجزء٣/ د.عياد بن عيد الثبيتي.، الناشر: معهد البحوث العلمية وإحياء التراث الإسلامي، بجامعة أم القرى، مكة المكلرمة، ط١، ١٤٢٨ه – ٢٠٠٧م.

٢١.فن الصرف: محمد حسين الأزهري، الناشر: دار الظاهرية، الكويت، ط١، ١٤٤٠هـ – ٢٠١٨م.

٢٢.يتيمة الدهر: أبو منصور عبد الملك الثعالبي النيسابوري، تحقيق: د. مفيد محمد قميحة الناشر: دار الكتب العلمية، بيروت، ط١، ١٩٨٣م.

٢٣.العين: أبو عبد الرحمن الخليل بن أحمد بن عمرو بن تميم الفراهيدي البصري (ت١٧٠هـ) تحقيق: د.مهدي المخزومي، ود. إبراهيم السامرائي، الناشر: دار ومكتبة الهلال، ط١، د.ت.

٢٤.جمهرة اللغة: أبو بكر محمد بن الحسن بن دريد الأزدي (ت٣٢١هـ)، تحقيق: رمزي منير بعلبكي، دار الملايين – بيروت، ط١، ١٩٨٧م.

٢٥.معجم اللغة العربية المعاصرة: د. أحمد مختار عبد الحميد عمر(ت ١٤٢٤هـ) الناشر: عالم الكتب، ط١، ١٤٢٩هـ- ٢٠٠٨م.

٢٦.ارتشاف الضرب من لسان العرب: أبو حيّان محمد بن يوسف بن علي بن يوسف بن حيان أثير الدّين الأندلسي (ت ٧٤٥هـ)، تحقيق: رجب عثمان محمد، الناشر: مكتبة الخانجي- القاهرة، ط١، ١٤١٨هـ - ١٩٩٨م.

٢٧.الخصائص: أبو الفتح عثمان بن جني الموصلي (ت ٣٩٢هـ)، الهيئة المصرية العامة للكتاب، ط٤، ١٤٤٣هـ- ٢٠١٠م.

٢٨.الجامع الكبير- سنن الترمذي: محمد بن عيسى بن سَوْرة بن موسى بن الضحاك، الترمذي، أبو عيسى (ت٢٧٩هـ)، المحقق: بشار عواد معروف، الناشر: دار الغرب الإسلامي – بيروت ط١، ١٩٩٨م.

٢٩.البديع في علم العربية : مجد الدين أبو السعادات المبارك بن محمد بن محمد بن محمد ابن عبد الكريم الشيباني الجزري ابن الأثير (٦٠٦هـ) تحقيق: د. فتحي أحمد علي الدين الناشر: جامعة أم القرى، مكة المكرمة – المملكة العربية السعودية، ط١، ١٤٢٠ هـ.

٣٠.معجم ديوان الادب: أبو إبراهيم إسحاق بن إبراهيم بن الحسين الفارابي (ت ٣٥٠هـ) تحقيق: د. أحمد مختار عمر، مراجعة: د. إبراهيم أنيس، الناشر: مؤسسة دار الشعب للصحافة والطباعة والنشر- القاهرة، ط١، ١٤٢٤هـ-٢٠٠٣م.

٣١.ديوان عدّي بن زيد العبادي: المحقق: محمد جبار المعيبد، الناشر: دار الجمهورية، بغداد، ط٢ ١٩٦٥م.

٣٢.المطالع النصرية للمطابع المصرية في الأصول الخطية: نصر (أبو الوفاء) ابن الشيخ نصر يونس الوفائي الهوريني الأحمدي الأزهري الأشعري الحنفي الشافعيّ (ت١٢٩١هـ) تحقيق: د. طه عبد المقصود، الناشر: مكتبة السنة، القاهرة، ط١، ١٤٢٦هـ - ٢٠٠٥م.

٣٣.معجم الأُدباء: شهاب الدين أبو عبد الله ياقوت بن عبد الله الرومي الحموي (ت ٦٢٦هـ) تحقيق: أحسان عباس، الناشر: دار الغرب الاسلامي- بيروت، ط١، ١٤١٤هـ-١٩٩٣م.

٣٤.تهذيب اللغة: محمد بن أحمد بن الأزهري الهروي، أبو منصور (ت ٣٧٠هـ) تحقيق: محمد عوض مرغب، دار أحياء التراث العربي – بيروت، ط١، ٢٠٠١م.

٣٥.الصحاح تاج اللغة وصحاح العربية: أبو نصر إسماعيل بن حماد الجوهريّ الفارابي (ت٣٩٣هـ)، تحقيق: أحمد عبد الغفور عطار، الناشر: دار العلم للملايين – بيروت، ط٤ ١٤٠٧هـ – ١٩٨٧م.

٣٦.المزهر في علوم اللغة وأنواعها: عبد الرحمن بن أبي بكر جلال الدين السيوطي (ت٩١١هـ) تحقيق: فؤاد علي منصور، الناشر: دار الكتب العلمي- بيروت، ط١، ١٤١٨هـ- ١٩٩٨م.

٣٧.رسالة في علم الصرف: عادل بن أحمد المشوري، ط١، د.ط.

٣٨.ديوان لبيد بن ربيعة العامري: لبيد بن ربيعة بن مالك، أبو عقيل العامري الشاعر معدود من الصحابة (ت٤١)، اعتنى به: حمد وطماش، الناشر: دار المعرفة، ط١، ١٤٢٥هـ-٢٠٠٤م.

٣٩.الوساطة بين متنبي وخصومه: علي بن عبد العزيز الجرجاني، تحقيق: محمد أبي الفضل إبراهيم علي محمد البجاوي، الناشر: مطبعة عيسى البابي الحلبي، مصر، القاهرة، ط١ ١٣٨٦ه – ١٩٦٦م.

٤٠.اللامع العزيزي شرح ديوان المتنبي: أبو العلاء أحمد بن عبد الله المعري (ت٤٤٩هـ) المحقق: محمد سعيد المولوي، الناشر: مركز الملك فيصل للبحوث والدراسات الإسلامية، ط١ ١٤٢٩هـ – ٢٠٠٨ م

٤١.درة الغواص في أوهام الخواص: القاسم بن علي بن محمد بن عثمان، أبو محمد الحريري البصري (ت ٥١٦هـ)، تحقيق: عرفان مطرجي، الناشر: مؤسسة الكتب الثقافية – بيروت ط١، ١٤١٨هـ- ١٩٩٨م.

٤٢.الاشتقاق والتعريب : عبد القادر بن مصطفى المغربي، الناشر: مطبعة الهلال، د.ط، مصر ١٩٠٨م.

٤٣.شرح المشكل من شعر المتنبي: علي بن اسماعيل بن سيده (ت٤٥٨هـ)، تحقيق: الأستاذ مصطفى السقا، والدكتور حامد عبد المجيد، الناشر: الهيئة المصرية العامة للكتاب، مصر القاهرة، د.ط، ١٩٧٦م.

٤٤.البلغة في تراجم أئمة نحو واللغة: مجد الدين أبو طاهر محمد بم يعقوب الفيروز آبادي (ت٨١٧هـ)، الناشر: دار سعد الدين للطباعة والنشر والتوزيع، ط١، ١٤٢١هـ -٢٠٠٠م.

٤٥.الإنصاف في مسائل خلاف بين النحويين (البصريين والكوفيين): أبي البركات عبد الرحمن بن محمد(ت٥٧٧هـ) تحقيق: محمد محيي الدين عبدالحميد، المكتبة العصرية، بيروت، ط١ ١٤٢٤هـ-٢٠٠٣م.

٤٦.شرح شافية ابن حاجب: محمد بن الحسن الرضي الأستراباذي، نجم الدين (ت ٦٨٦هـ) تحقيق: محمد نور الحسن، ومحمد الزفزاف، محمد محي الدين عبد الحميد، الناشر: دار الكتب العلمية بيروت – لبنان، ط١، ١٣٩٥هـ-١٩٧٥م.

٤٧.التفسير البسيط: أبو الحسن علي بن أحمد بن محمد بن علي الواحدي، النيسابوري، الشافعي (ت٤٦٨هـ) المحقق: أصل تحقيقه في (١٥) رسالة دكتوراة بجامعة الإمام محمد بن سعود ثم قامت لجنة علمية من الجامعة بسبكة وتنسيقة الناشر: عمادة البحث العلمي – جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية، ط١، ١٤٣٠هـ .

٤٨.تسهيل الفوائد وتكميل المقاصد: محمد بن علي عبد الله ابن مالك الطائي الجياني، أبو عبد اللهِ، جمال الدين (ت ٦٧٢هـ)، تحقيق: محمد كامل بركات، الناشر: دار الكتاب العربي- للطباعة والنشر، د.ط، ١٣٨٧هـ – ١٩٦٧م.

٤٩.شرح تسهيل الفوائد: محمد بن عبد الله ابن مالك الطائي الجياني، أبو عبد الله، جمال الدين (ت٦٧٢هـ)، تحقيق: د. عبد الرحمن السيد، د. محمد بدوي المختون، الناشر: هجر للطباعة والنشر والتوزيع والإعلان، ط١، ١٤١٠هـ- ١٩٩٠م.

٥٠.الكشاف عن حقائق غوامض التنزيل: أبو القاسم محمود بن عمرو بن أحمد، الزمخشري جار الله (ت٥٣٨هـ) الناشر: دار الكتاب العربي – بيروت، ط٣، ١٤٠٧هـ – ١٩٨٧هـ.

٥١.معاني الأبنية في العربية: فاضل حاتم السامرائي، الناشر: دار عمار، الأردن، ط٢، ١٤٢٨ه _ ٢٠٠٧م.

٥٢.الواضح في مشكلات شعر المتنبي: أبي القاسم عبدالله بن عبد الرحمن الاصفهاني تحقيق محمد طاهر عاشور، الناشر: الدار التونسية، تونس، د.ط، ١٩٦٨م.

٥٣.دمية القصر وعصرة أهل العصر: علي بن الحسن الباخزريّ (ت٤٦٧هـ)، تتحقيق: د. محمد التتونجي، الناشر: دار الجيل بيروت، ط١، ١٤١٤هـ.

٥٤.كتاب المحمدون من الشعراء: جمال الدين أبو الحسن علي بن يوسف القفطي (ت٦٤٦هـ) حققه: حسن معمري راجعه، السعودية، الرياض، الناشر: دار اليمامة، ط١، ١٣٩٠ هـ - ١٩٧٠ م.

٥٥.الأعلام: خير الدين بن محمود بن محمد بن علي بن فارس الزركلي (ت١٣٩٦هـ) الناشر: دار العلم للملايين، ط١٥، بيروت، ٢٠٠٢م.

٥٦.الوافي بالوفيات: صلاح الدين بن آبيك الصفدي، باعتناء هيلموت ريتر، تحقيق: مجموعة من المحققين، في سبادن، الناشر: دار صادر، بيروت، د.ط، ١٩٦٢م.

References

1. Katib Chalabi (Haji Khalifa). Sullam al-Wusul ila Tabaqat al-Fuhool. Edited by Mahmoud Abdul Qadir Al-Arna'ut, IRCICA Library, 2010.
2. Ibn Faris, Ahmad. Maqayis al-Lughah. Edited by Abdul Salam Muhammad Harun, Dar al-Fikr, 1979.
3. Al-Hamlawi, Ahmad. Shadha al-'Arf fi Fann al-Sarf. Edited by Nasrallah Abdul Rahman Nasrallah, Al-Rushd Library, n.d.
4. Sibawayh. Al-Kitab. Edited by Abdul Salam Muhammad Harun, Al-Khanji Library, 1988.
5. Al-Mubarrad, Abu al-'Abbas. Al-Muqtabad. Edited by Muhammad Abdul Khaliq Udhaymah, Alam al-Kutub, 1994.
6. Al-Burujirdi, Ali bin Hamd. Al-Fath 'ala Abi al-Fath. Edited by Dr. Rida Rajab, Tammuz Press, 2011.
7. Ibn Jinni, Abu al-Fath. Al-Fasr: Sharh Diwan al-Mutanabbi. Edited by Dr. Safa Khulusi, Dar al-Shu'oon al-Thaqafiyyah al-'Ammah, 1988.
8. Ibn al-Sikkit. Islah al-Mantiq. Edited by Muhammad Mur'ib, Dar Ihya al-Turath al-Arabi, 2002.
9. Ibn al-Sarraj. Al-Usul fi al-Nahw. Edited by Abdul Hussein al-Fatli, Al-Risala Foundation, n.d.
10. Ibn Yaish. Sharh al-Mufassal. Introduction by Dr. Emil Badi' Ya'qub, Dar al-Kutub al-'Ilmiyyah, 2001.
11. Al-Ma'arri, Abu al-'Ala. Diwan Saqt al-Zand. Dar Beirut, 1957.
12. Ibn Sidah. Al-Mukhasas. Edited by Khalil Ibrahim Jaffal, Dar Ihya al-Turath al-Arabi, 1996.
13. Ibn 'Asfour. Al-Mumti' al-Kabir fi al-Tasrif. Lebanon Library, 1996.
14. Al-Ghalayini, Mustafa. Jam' al-Durus al-'Arabiyyah. Al-Maktabah al-'Asriyyah, 1993.

15. Hasan, Abbas. Al-Nahw al-Wafi. Dar al-Ma‘arif, n.d.
16. Al-Rajihi, Abduh. Al-Tatbiq al-Sarfi. Dar al-Ma‘rifah al-Jami‘iyyah, n.d.
17. Abu Ubayd al-Qasim bin Sallam. Al-Gharib al-Musannaf. Edited by Safwan Adnan Dawudi, Islamic University Journal, 1997.
18. Ibn al-Warraq. ‘Ilal al-Nahw. Edited by Muhammad Jasim Muhammad al-Darwish, Al-Rushd Library, 1999.
19. Abdul ‘Aal, Abdul Moneim. Jumu‘ al-Tashih wa al-Taksir fi al-‘Arabiyyah. Al-Khanji Library,
20. Al-Shatibi, Abu Ishaq. Al-Maqasid al-Shafiyyah fi Sharh Khulasat al-Kafiyyah. Edited by Abdulrahman bin Sulaiman et al., Umm Al-Qura University, 2007.
21. Al-Azhari, Muhammad Husayn. Fann al-Sarf. Dar al-Zahiriya, 2018.
22. Al-Tha‘alibi, Abdul Malik. Yatimat al-Dahr. Edited by Dr. Mufid Muhammad Qumayhah, Dar al-Kutub al-‘Ilmiyyah, 1983.
23. Al-Farahidi, Al-Khalil. Al-‘Ayn. Edited by Dr. Mahdi al-Makhzoumi and Dr. Ibrahim al-Samarra’i, Dar wa Maktabat al-Hilal, n.d.
24. Ibn Duraid. Jumhurat al-Lughah. Edited by Ramzi Munir Baalbaki, Dar al-Malayin, 1987.
25. Omar, Ahmad Mukhtar. Mu‘jam al-Lughah al-‘Arabiyyah al-Mu‘asirah. Alam al-Kutub, 2008.
26. Abu Hayyan al-Andalusi. Irtishaf al-Darb min Lisan al-‘Arab. Edited by Rajab Uthman Muhammad, Al-Khanji Library, 1998.
27. Ibn Jinni, Abu al-Fath Uthman. Al-Khasa’is. Egyptian General Book Organization, 4th ed., 2010.
28. Al-Tirmidhi, Abu ‘Isa Muhammad bin ‘Isa. Al-Jami‘ al-Kabir – Sunan al-Tirmidhi. Edited by Bashar Awwad Ma‘ruf, Dar al-Gharb al-Islami, 1998.
29. Ibn al-Athir, Majd al-Din al-Jazari. Al-Badi‘ fi ‘Ilm al-‘Arabiyyah. Edited by Dr. Fathi Ahmad Ali al-Din, Umm al-Qura University, 2000.
30. Al-Farabi, Abu Ibrahim Ishaq. Mu‘jam Diwan al-Adab. Edited by Dr. Ahmad Mukhtar Omar, revised by Dr. Ibrahim Anis, Dar al-Sha‘b, 2003.
31. Diwan ‘Adi bin Zayd al-‘Abadi. Edited by Muhammad Jabbar al-Mu‘aybid, Dar al-Jumhuriyyah, 2nd ed., 1965.
32. Al-Hawrini, Abu al-Wafa Nasr. Al-Matali‘ al-Nasriyyah li al-Matabi‘ al-Misriyyah fi al-Usul al-Khattiyyah. Edited by Dr. Taha Abdul Maqsud, Maktabat al-Sunnah, 2005.

33. Al-Hamawi, Yaqut. Mu‘jam al-Udaba’. Edited by Ihsan Abbas, Dar al-Gharb al-Islami, 1993.
34. Al-Azhari, Abu Mansur Muhammad bin Ahmad. Tahdhib al-Lughah. Edited by Muhammad Awad Murghab, Dar Ihya al-Turath al-Arabi, 2001.
35. Al-Jawhari, Ismail bin Hammad. Al-Sihah: Taj al-Lughah wa Sihah al-‘Arabiyyah. Edited by Ahmad Abdul Ghafur Attar, Dar al-‘Ilm lil-Malayin, 1987.
36. Al-Suyuti, Jalal al-Din. Al-Muzhir fi ‘Ulum al-Lughah wa Anwa‘iha. Edited by Fu’ad Ali Mansur, Dar al-Kutub al-‘Ilmiyyah, 1998.
37. Al-Mashuri, ‘Adil Ahmad. Risalah fi ‘Ilm al-Sarf. 1st ed., n.p., n.d.
38. Labid bin Rabi‘ah. Diwan Labid bin Rabi‘ah al-‘Amiri. Edited by Hamd wa Tamash, Dar al-Ma‘rifah, 2004.
39. Al-Jurjani, Ali bin Abdul Aziz. Al-Wasatah bayna al-Mutanabbi wa Khusumihi. Edited by Muhammad Abu al-Fadl Ibrahim and Ali Muhammad al-Bajawi, ‘Isa al-Babi al-Halabi Press, 1966.
40. Al-Ma‘arri, Abu al-‘Ala. Al-Lami‘ al-‘Azizi Sharh Diwan al-Mutanabbi. Edited by Muhammad Said al-Mawlawi, King Faisal Center for Research and Islamic Studies, 2008.
41. Al-Hariri, Al-Qasim bin Ali. Durrah al-Ghawwas fi Awhaam al-Khawwas. Edited by Irfan Matrajji, Mu’assasat al-Kutub al-Thaqafiyyah, 1998.
42. Al-Maghribi, Abdul Qadir. Al-Ishtiqaq wa al-Ta‘rib. Al-Hilal Press, 1908.
43. Ibn Sidah. Sharh al-Mushkil min Shi‘r al-Mutanabbi. Edited by Mustafa al-Saqqa and Dr. Hamid Abdul Majid, Egyptian General Book Organization, 1976.
44. Al-Fayruzabadi, Majd al-Din. Al-Bulghah fi Tarajim A’immat al-Nahw wa al-Lughah. Dar Sa‘d al-Din, 2000.
45. Ibn al-Anbari, Abu al-Barakat. Al-Insaf fi Masa’il al-Khilaf bayna al-Nahwiyyin al-Basriyyin wa al-Kufiyyin. Edited by Muhammad Muhyi al-Din Abdul Hamid, Al-Maktabah al-‘Asriyyah, 2003.
46. Al-Astarabadi, Al-Radi. Sharh Shafiyyat Ibn al-Hajib. Edited by Muhammad Nur al-Hasan, Muhammad al-Zafzaf, and Muhammad Muhyi al-Din Abdul Hamid, Dar al-Kutub al-‘Ilmiyyah, 1975.
47. Al-Wahidi, Abu al-Hasan. Al-Tafsir al-Basit. Compiled by a scholarly committee based on 15 doctoral theses, Imam Muhammad bin Saud Islamic University, 1st ed., 1430 AH.

48. Ibn Malik, Muhammad bin Abdullah. Tashil al-Fawa’id wa Takmil al-Maqasid. Edited by Muhammad Kamil Barakat, Dar al-Kitab al-‘Arabi, 1967.
49. Ibn Malik, Muhammad bin Abdullah. Sharh Tashil al-Fawa’id. Edited by Dr. Abdul Rahman al-Sayyid and Dr. Muhammad Badawi al-Mukhtun, Hajar Publishing and Distribution, 1st ed., 1990.
50. Al-Zamakhshari, Abu al-Qasim Mahmoud. Al-Kashshaf ‘an Haqa’iq Ghawamid al-Tanzil. Dar al-Kitab al-‘Arabi, 3rd ed., 1987.
51. Al-Samarra’i, Fadil Hatim. Ma‘ani al-Abniyah fi al-‘Arabiyyah. Dar Ammar, 2nd ed., 2007.
52. Al-Isfahani, Abu al-Qasim Abdullah. Al-Wadih fi Mushkilat Shi‘r al-Mutanabbi. Edited by Muhammad Tahir Ashour, Tunisian House of Publishing, 1968.
53. Al-Bakhzari, Ali bin al-Hasan. Dumyat al-Qasr wa ‘Usrat Ahl al-‘Asr. Edited by Dr. Muhammad al-Tatounji, Dar al-Jil, 1st ed., 1994.
54. Al-Qifti, Jamal al-Din Abu al-Hasan. Kitab al-Muhammadun min al-Shu‘ara’. Edited by Hasan Ma‘mari, reviewed in Riyadh, Saudi Arabia, Dar al-Yamamah, 1st ed., 1970.
55. Al-Zarkali, Khayr al-Din. Al-A‘lam. Dar al-‘Ilm lil-Malayin, 15th ed., 2002.
56. Al-Safadi, Salah al-Din bin Aybak. Al-Wafi bi al-Wafayat. Edited by a group of scholars under the supervision of Hellmut Ritter, Dar Sader, 1962.